او شجر عنب ليتعهده بالسقي والتربية على ان الثمرة لهما والاصل
بينهما قبل الاجماع خبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم عامل اهل
خيبر وفي رواية دفع الى يهود خيبر حيبر نخلها وارضها ليتعهدوه
ما يخرج منها من ثمر او زرع والحاجة داعية اليها لان مالك
الاشجار قد لا يحسن تعهدها او لا يتفرغ له ومن يحسن ويتفرغ
قد لا يملك الاشجار فيحتاج ذلك الى الاستئجار وهذا الى العمل
ولو اكترى المالك لزمته الاجرة في الحال وقد لا يحصل له شيء من
الثمار وبالمساقاة العامل فدعت الحاجة الى تجويزها واركانها ستة
عاقدان وعمل وثمر وصيغة ومورد العمل والمصنف ذكر بعضها
وتذكر الباقي في الشرح والمساقاة جائزة للحاجة اليها كما مر
ولا يصح عقدها الا على شجر النخل والكرم هذا احد الاركان
وهو المورد اما النخل فللخبر السابق ولو ذكورا كما اقتضاه اطلاق
المصنف وصرح به الخفاف ويشترط فيه ان يكون مغروسا معينا
مرئيا بيد عامل لم يبد صلاحه ومثله العنب لانه في معنى النخل
بجامع وجوب الزكاة وثانيا الحرص ولتسمية العنب بالكرم ورد
النهي عنها قال صلى الله عليه وسلم لا تسموا العنب كرما انما الكرم
الرجل المسلم رواه مسلم واختلفوا ايهما افضل والراجح ان النخل
افضل لورود اكرموا عماتكم النخل المطعمات في المحل وانما خلقت
من طينة ادم والنخل مقدم على العنب في جميع القران وشبه
صلى الله عليه وسلم النخلة بالمومن فانها تشرب بواسها واذا
قطعت ماتت وينتفع بجميع اجزايها وشبه صلى الله عليه وسلم

عين

عين الرجال يجب العنب لا نفا مل الخمر وهو ام الخبائث فلا تصح
المساقاة على غير نخل وعنب استقلالا لانتفاء ومشاش دبطيخ
لانه يتواتى غير تعهد بخلاف النخل والعنب ولا على غير مرئي ولا
على ما لم يكمل كما حد البستانيين كما في سايو عقود المعاوضة ولا على كونه
بيد غير العامل كان جعل بيد امين او بيد المالك كما في القراض ولا على
ودي لغرسه ويتعهده والثمرة بينهما كما لو سلمه بذرا ليزرعه
ولان الغرس ليس من عمل المساقاة اليه يفسدها ولا على ما لا صلاح
ثمره لفوات معظم الاعمال وشرط في العاقدين وهما الركن
الثاني والثالث ما مر فيهما في القراض وتقدم بيانه وشرك
مالك كالاجنبي فتصح مساقاته له ان شرط له زيادة على حصته
وشرط في العمل وهو الركن الرابع ان لا يشرط على العاقد
ما ليس عليه فلو شرط ذلك كان شرط على شرط العامل ان يبني
جدار الحديقة او على المالك نقية النهر لم يصح العقد وشرط
الثمر وهو الركن الخامس ولم يشروط ذكر المصنف منها واحدا
شرطان احدهما ان يقدرها العاقدان بمدة معلومة
بثمر الشجر فيما عالما كسنة او اكثر كالاجارة فلا تصح موبدة
ولا مطلقة ولا موقتة بادراك الثمر للجهل بوقته فانه يتقدم
تارة ويتاخر اخرى ولا موقتة بزمن لا يثمر فيه الشجر عادة كالحول
المساقاة عن العوض ولا اجرة للعامل ان علم او ظن انه لا يثمر
في ذلك الزمن وان استوى الاحتمالان او جهل الحال فله اجرة
لانه عمل طامعا وان كانت المساقاة باطلة والشرط الثاني

فضله البيهقي

شرطين يقولون هم